شدد على أنه لا صحة للإشاعات التي صدرت قبل أيام بربط هذا الموضوع بالاستجواب

هايف: تلقيت خبرا بتوقيع سمو الأمير قرار العفو عن بعض السجناء وإعادة الجناسي إلى من سحبت منهم

أشكر سمو الأمير وولي العهد الذي وعد وأوفى ولرئيس الحكومة وكل من بذل جهدا في الموضوع

محمد هايف

أعلن النائب محمد هايف عن تلقيه خبرا بتوقيع سمو أمير البلاد على قرار بالعفو عن بعض السجناء وعودة الجناسي إلى من سحبت منهم، معربا عن جزيل الشكر لسمو الأمير.

وقال هايف في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة " تلقيت هذا الخبر المفرح بتوقيع سمو الأمير أثناء اجتماع لجنة حقوق الإنسان، ونزف البشرى لمن صدر عفو بحقه صباح اليوم "أمس".

وأوضح هايف أن " المكرمة الأميرية شملت العفو عن سجناء فرعية قبيلة مطير وكذلك من تبرع لسوريا"، مشيرا إلى أن سموه وجه بإعادة الجناسي والتي تمت الموافقة والتوقيع عليها سابقا في اللجنة".

وشدد هايف على أنه " لا صحة للإشاعات التي صدرت قبل أيام بربط موضوع العفو بالاستجواب"، مؤكدا أنه " لا علاقة بين الموضوعين لأن موضوع العفو تم التفاهم عليه في بداية افتتاح المجلس وكانت الحكومة جادة فيه".

ولفت إلى أن هذا العفو جاء استكمالا لما سبق واستجابة لمطالب سابقة، مضيفا إن "صدور أمر العفو لا يختص بقبيلة مطير فقط".

وقال " نحن ليس لدينا مساومات وهذا المطلب منذ حديثنا عن ملف العفو في عام 2016 بأن يشمل جميع السجناء وكذلك إعادة الجناسي".

وتمنى هايف استكمال ملف العفو لبعض الفئات التي لم يشملها هذا العفو لاسيما سجناء أمن الدولة، مؤكدا أنه سوف يتابع ملفاتهم أملا في أن يكتب الله لهم نصيبا في العفو في الأيام المقبلة".

واختتم هايف معربا عن شكره لسمو ولي العهد الذي وعد وأوفى ولرئيس الحكومة وأعضائها وكل من بذل جهدا في هذا الموضوع تكللت بتوقيع هذا العفو المبارك لجميع الإخوة في فرعية مطير وتبرعات سوريا وما يتعلق بإعادة الجناسي.

ليس لدينا مساومات وهذا المطلب منذ حديثنا عن الملف في عام 2016

●●●●

أتمنى استكمال ملف العفو لبعض الفئات التي لم يتم شمولها لاسيما سجناء أمن الدولة

أكدوا أن العدالة أساس نجاح كل عمل والوسيلة الوحيدة التي تقودنا نحو الإصلاح الحقيقي

نواب: «التشريعية» أمام فرصة تاريخية لتعديل الوضع الجائر في توزيع الدوائر

جانب من اجتماع اللجنة التشريعية بحضور السعدون

عقدت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية اجتماعا أمس، لمناقشة مجموعة من الاقتراحات بقوانين بشأن إعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة، وذلك بحضور رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون.

وحضر الاجتماع رئيس اللجنة النائب مهند الساير ومقرر اللجنة النائب د.عبدالكريم الكندري وأعضاء اللجنة كل من أسامة الشاهين وجراح الفوزان ود.جنان بوشهري ود.مبارك الطشه.

وحضر من خارج أعضاء اللجنة النائبان د.حسن جوهر ود. عبد الهادي العجمي.

في هذا الإطار قال النائب سعود العصفور إن «النواب في اللجنة التشريعية وهم يناقشون تعديلات قانون الدوائر الانتخابية أمامهم فرصة تاريخية لتعديل الوضع الجائر والمرفوض في توزيع الدوائر الذي يضرب أسس العدالة والمساواة التي ينادي بها الدستور».

وأضاف عبر حسابه في منصة «إكس»: «لايمكن استمرار قبول التفاوت الصارخ في وزن الصوت الانتخابي ما بين المواطنين».

وتابع: «نحو تطوير النظام الانتخابي باعتماد القوائم وعدالة التوزيع وجميعها اقتراحات مقدمة أمام اللجنة التشريعية».

من جهته قال النائب بدر سيار إن «اعتماد القوائم النسبية مستحق متى ما طبقت بعيداً عن الانقسامات الفئوية والعصبية، ولكن ليس قبل تعديل التوزيع الظالم للدوائر الخمس».

وأضاف: «ليس من المنطق أن يتم الحديث عن إصلاح نظام انتخابي سبق وفك شفرته الشعب الكويتي، وهناك دائرتان يشكل عدد ناخبيهما 60 ٪ من مجموع الناخبين في الكويت ويمثلهم 20 نائبا فقط».

وتابع: «العدالة هي أساس نجاح كل عمل وهي الوسيلة الوحيدة التي تقودنا جميعا نحو الإصلاح الحقيقي».

93 في المئة منها لم يتم تصحيحها حتى الآن

«الميزانيات»: 1222 مخالفة من «ديوان الخدمة» على الوزارات والجهات الحكومية بشأن شؤون التوظف

الزيد: الأكثر بعدد المخالفات بالترتيب "التجارة" تليها "الخارجية" ثم "الكهرباء" و"الزراعة"

●●●●

هناك توجه عام من قبل اللجنة بمخاطبة هذه الجهات لتصحيح أوضاعها

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات البرلمانية

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي خلال اجتماعها أمس أبرز الظواهر الخاصة بشؤون التوظف التي سجلها ديوان الخدمة المدنية في تقاريره السنوية عن السنة المالية –2022 2023، وبعض الاستفسارات الواردة على جدول أعمال اللجنة.

وقال مقرر اللجنة النائب أسامة الزيد في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، إن أبرز تلك الاستفسارات هي وجود مخالفات مسجلة من قبل ديوان الخدمة المدنية على الوزارات بلغ عددها 1222 مخالفة.

وأضاف أن من بين تلك المخالفات 1133 مخالفة لم يتم تصحيحها حتى الآن بنسبة تقارب الـ93% من هذه المخالفات، معتبرا أن هذا أمر غير مقبول.

وأوضح الزيد أنه بالنسبة للإدارات الحكومية والجهات الملحقة فقد سُجلت 393 مخالفة منها 104 مخالفات لم يتم تصحيحها حتى الآن.

وأكد أن هناك جهات ملتزمة بقرارات وتعاميم شؤون التوظف يقابلها جهات ركز اجتماعها أمس أبرز الظواهر الخاصة بشؤون التوظف التي سجلها ديوان الخدمة المدنية في تقاريره السنوية عن السنة المالية –2022 2023، وبعض الاستفسارات الواردة على جدول أعمال اللجنة.

وقال مقرر اللجنة النائب أسامة الزيد في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، إن أبرز تلك الاستفسارات هي وجود مخالفات مسجلة من قبل ديوان الخدمة المدنية على الوزارات بلغ عددها 1222 مخالفة.

وأضاف أن من بين تلك المخالفات 1133 مخالفة لم يتم تصحيحها حتى الآن بنسبة تقارب الـ93% من هذه المخالفات، معتبرا أن هذا أمر غير مقبول.

وأوضح الزيد أنه بالنسبة للإدارات الحكومية والجهات الملحقة فقد سُجلت 393 مخالفة منها 104 مخالفات لم يتم تصحيحها حتى الآن.

وأكد أن هناك جهات ملتزمة بقرارات وتعاميم شؤون التوظف يقابلها جهات ركز عليها ديوان الخدمة المدنية بأنها لم تلتزم بالقرارات ولم تبادر بالتصحيح وكانت هي الجهات الأكثر مخالفة.

وبين أن الجهات الأكثر مخالفة حسب عدد المخالفات الواردة هي بالترتيب وزارة التجارة والصناعة بعدد 644 مخالفة تليها وزارة الخارجية بعدد 331 مخالفة ثم وزارة الكهرباء والماء بعدد 75 مخالفة ثم الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية بعدد 35 مخالفة.

وأكد أن هناك توجها عاما من قبل لجنة الميزانيات والحساب الختامي التي اتخذت قرارا بمخاطبة هذه الجهات لتصحيح أوضاعها لاسيما المخالفات التي فيها صرف مخالفة للقانون والتعاميم المنظمة.

وقال الزيد إن كل جهة لا تلتزم بتصحيح هذه المخالفات سيتخذ في حقها إجراء مالي في ميزانيتها، لافتاً إلى أن أكثر هذه المخالفات تركزت في البدلات والمزايا المالية التي مُنحت دون وجه حق لغير المستحقين على حساب المستحقين في أماكن أخرى.

وأشار الزيد إلى أن كثيرا من المناصب التي تتطلب مرسوما لشغلها لا تزال مشغولة بالتكليف، مؤكداً أن المناصب الإشرافية كمدراء ومراقبين ورؤساء اقسام أيضا أغلبها بالتكليف.

واعتبر أن "استمرار هذا الوضع سيكون له نتيجتان إما ان يعطل هذا الشخص المرفق الحكومي بتردده في اتخاذ القرارات خوفا من ارتكاب خطأ وبالتالي لا يثبت في المنصب الذي يطمح له،أو أن يكون شاغل هذا المنصب يجنح للفساد حتى يحصل على مزايا معينة من قبل الفاسدين فيحصل على التثبيت في منصبه".

ورأى أن وجود هذه المناصب بالتكليف لمدد طويلة خطر على الدولة وعلى الجهاز الإداري فيها.

ولفت إلى أن لجنة الميزانيات ستصدر كتابا لمعرفة الاختصاصات المنوطة بمجلس الخدمة المدنية، مشيراً إلى أن اختصاصات مجلس الخدمة المدنية اختصاصات مفتوحة وغير واضحة وغير محددة حتى أصبح مجلس الخدمة المدنية يصدر استثناءات أكثر من القرارات أو أكثر من تطبيق القواعد القانونية المجردة.

واعتبر أن مثل هذا السلوك لا يعزز دولة المؤسسات بل يعزز المزاجية في اتخاذ القرارات، ضاربا مثالا على المزاجية في اتخاذ القرارات في وزارة التربية.

وقال "بعد مخاطبة وزارة التربية لديوان الخدمة المدنية لتعيين مجموعة من الأشخاص في الوظائف الإشرافية منها مدراء مناطق تعليمية جاء هذا الرد من ديوان الخدمة المدنية مكون من 12 صفحة يرفضهم جميعا بتفصيل قانوني واضح وصريح، ثم يأتي بعد ذلك كتاب آخر من ديوان الخدمة المدنية بعد قرار مجلس الخدمة المدنية باستثنائهم جميعا وبصفحة واحدة". وأشار إلى أن هؤلاء الأشخاص يشغلون اليوم مناصب إشرافية كمدراء مناطق تعليمية وغيرها من المناصب داخل وزارة التربية.

ولفت إلى أن هذا الأمر لم يتم في عهد مجلس الخدمة المدنية الحالي بل في عهد مجلس الخدمة المدنية السابق كون هذا القرارات صدرت في 2017 و2018 ،مؤكدا أنه ذكر هذا الأمر حتى يتخذ كمثال للتجاوزات التي يقوم بها مجلس الخدمة المدنية السابق.

وأوضح أن كتابا سيصدر من لجنة الميزانيات للوقوف على الصلاحيات الواضحة لمجلس الخدمة المدنية حتى لا تكون صلاحياته مفتوحة.

وقال الزيد " نتحدث عن تصحيح المسار كنهج تشريعي وحكومي لتعزيز الشفافية فمن الواجب أن يكون تصحيح المسار تحت نظر الرقابة الشعبية".

وأضاف إن أولى القرارات التي يجب أن تتخذ هو أن تكون قرارات ومحاضر اجتماع مجلس الخدمة المدنية منشورة ومتاحة للجميع للاطلاع من قبل الرأي العام ومن قبل الشعب.

وأكد الزيد في ختام تصريحه أن "الرقابة الشعبية على متخذ القرار ستردعه عن الكثير من التجاوزات ناهيك عن الرقابة البرلمانية".

كثير من المناصب التي تتطلب مرسوما لشغلها لا تزال مشغولة بالتكليف

●●●●

الرقابة الشعبية على متخذ القرار ستردعه عن الكثير من التجاوزات ناهيك عن البرلمانية

العيسى: سأتقدم بطلب إدراج قانون المنطقة الاقتصادية الشمالية على جدول أعمال جلسة الغد

عبدالوهاب العيسى

قال النائب عبدالوهاب العيسى إنه سيتقدم بطلب إدراج قانون المنطقة الاقتصادية الشمالية "مدينة الحرير" على جدول أعمال جلسة الغد من دون تقرير اللجنة لإقراره في المداولة الأولى، مؤكدا أن القانون أهم ما ورد في الخارطة التشريعية من قوانين وإنجاز حقيقي للشعب.

وأضاف العيسى في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة "لقد تفاجأت بالغياب والاختفاء المفاجئ لقانون المنطقة الاقتصادية الشمالية "مدينة الحرير" من جدول أعمال جلسة الغد".

وأوضح أن القانون موجود في الخارطة التشريعية التي أقرها مجلس الأمة في جلسته السابقة، ومحدد موعد مناقشته وإقراره في المداولة الأولى بعد الانتهاء من قانوني غرفة التجارة وذوي الإعاقة.

واعتبر أنه " أمر محزن ألا يدرج قانون من أهم قوانين الخارطة التشريعية على جدول أعمال الجلسة المحددة لمناقشته".

وقال العيسى "سأكون صريحا مع الناس، لو وضعنا جميع قوانين الخارطة التشريعية في كفة وقانون مدينة الحرير في الكفة الأخرى لرجحت كفة قانون الحرير، ولو لم نقر في دور انعقاد كامل غير هذا القانون لكفانا".

وذكر العيسى إن القانون سيوفر أكثر من 200 ألف وظيفة للشباب الكويتي في الوقت الذي نعاني فيه من أزمة الوظائف ويعزز الناتج المحلي بأكثر من 5 مليارات دينار في الوقت الذي نعاني فيه أيضا من شح في الإيرادات غير النفطية، إضافة إلى أنه سيخفض من اعتمادنا على النفط من نسبة 95٪ إلى 65٪.

وبين أن هذا القانون سيفتح الباب للمستثمر الأجنبي ويحقق الشراكة الحقيقية معه ويحمي حدودنا الشمالية، مستذكرا حديث الراحل الشيخ ناصر صباح الأحمد حول أهمية هذا القانون وانعكاساته على الاقتصاد ومستقبل البلاد.

وأكد العيسى قائلا " لن أقف متفرجا تجاه غياب قانون مدينة الحرير عن الجلسة المقبلة وسأمارس حقي كنائب وأتقدم بطلب لسحب قانون مدينة الحرير من اللجنة من دون تقرير ومناقشته وإقراره في الجلسة المقبلة بعد الانتهاء من الاستجواب ومن قانوني غرفة التجارة والمعاقين".

واقترح العيسى أن يتم إقرار القانون في المداولة الأولى، ليتم تقديم التعديلات عليه سواء من الحكومة أو من النواب ثم إقرار مداولته الثانية بعد أسبوعين، مؤكدا أن إقراره إنجاز حقيقي للشعب الكويتي.

أشار إلى أن تطبيقها بالنص الموجود سيسبب ضررا لشريحة كبيرة من المواطنين

الملا: إعادة النظر في صياغة بعض مواد قانوني «الوكالة العقارية» و«احتكار أراضي الفضاء»

أعلن النائب د. بدر الملا إنه سيتقدم خلال الجلسة المقبلة للمجلس بتعديل لإعادة صياغة المادة 4 من قانوني تنظيم الوكالة العقارية ومكافحة احتكار أراضي الفضاء، مشيرا إلى أن تطبيقها بالنص الموجود في مشروع القانون سيسبب ضررا لشريحة كبيرة من المواطنين.

وقال د. الملا في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة مجلس الأمة أقر في الجلسة الماضية المداولة الأولى على اقتراحين بقانونين هما الاقتراح بقانون في شأن مكافحة احتكار الأراضي الفضاء والاقتراح بقانون في شأن حظر الوكالة العقارية وأجل المداولة الثانية إلى الجلسة المقبلة، مبينا أنه يتفهم الغايات النبيلة في هذين القانونين لمنع احتكار الأراضي وفتح السوق للجميع وعدم إبقاء الأراضي الفضاء تحت احتكار مجموعة من التجار.

وأكد أن هذا الأمر لا يعني أن يتضرر من هذين القانونين أشخاص لم يكن في بالهم أنهم يحتكرون الأراضي بل إنهم التزموا بالقانون واللوائح.

وأعلن أنه حضر اجتماع لجنة شؤون الإسكان والعقار يوم الإثنين الماضي وأبدى ملاحظاته على هذين القانونين، مبينا أنه يمكن أن يتقبل ما انتهت إليه اللجنة في كل المواد التي صدرت عنها إلا في مادة هي الأخطر في القانون ويتضرر منها الكثير من المواطنين الذين أصبحوا مخاطبين بهذا القانون.

وأوضح أن المادة 4 من الاقتراح بقانون في شأن مكافحة احتكار أراضي الفضاء نصت على أنه "يقف احتساب الرسم المقرر على القسيمة متى اكتمل البناء وتم إيصال التيار الكهربائي ولا تعتبر القسيمة مبينة وفقا لأحكام هذه المادة إلا إذا بلغت مساحة البناء نسبة 40% من الحد الأقصى لمساحة البناء المسموح بها وفقا للأنظمة والتراخيص المتبعة في بلدية الكويت".

ورأى أن هذا النص خطير جدا ويمس المواطنين من شمال الكويت إلى جنوبها ومن شرقها إلى غربها، موضحا أن كل قسيمة في الكويت مبنية بنظام الدور الواحد تعتبر أرض فضاء وفقا لهذا القانون، وحتى إذا في القسيمة سرداب فإنه لا يحتسب من ضمن مساحة البناء.

وأوضح أن "نسبة البناء في السكن الخاص 210% أي أنه إذا كانت لدى المواطن قسيمة مساحتها ألف متر فتبلغ نسبة البناء فيها 2100 متر، وفي هذا الحالة يجب أن تكون نسبة البناء ألف متر".